

حفظه الله

صاحب الفضيلة رئيس الدائرة العامة السابعة
بالحكمة العامة بمحافظة جدة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع: الرد على ملاحظات الأطراف بشأن تقرير الخبرة المحاسبي النهائي المقدم من شركة إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون في القضية رقم ٤١١٠٤٦١٣١ المقامة من السيد / علي حسن سليمان ناقدور ضد السادة / شركة الجزيرة للنقل

بالإشارة إلى الموضوع عاليه، وإلى تقريرنا المحاسبي النهائي المقدم لمقام دائرتكم الموقرة برقم ٢٠٢٢/١٣٣ وتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٤م الموافق ١٤٤٤/٠٤/٢٠هـ، وكذلك إلى المذكرة المقدمة من الخبير المحاسبي بتاريخ ٢٠٢٤/٠٢/١٦هـ الموافق ٢٠٢٤/٠٨/٢٠م الرد على ملاحظات طرفي الدعوى طلب فضيلتكم الحضور لجلسات القضية والرد على استفسارات وملاحظات طرفي الدعوى وكذلك بالإشارة إلى محضر ضبط الجلسة القضائية المنعقدة عبر الاتصال المرئي يوم ١٤٤٦/٠٣/٠٢هـ الموافق ٢٠٢٤/٠٩/٠٥م في القضية رقم ٤١١٠٤٦١٣١ والذي أهتمنا الدائرة الموقرة فيه بإيداع تقرير نهائي جازم يوضح فيه ما على الأطراف وما عليهم ويكون ذلك بالجزم.

وكذلك بالإشارة إلى ما تم التوصل إليه من نتائج وملاحظات في سياق تقريرنا المحاسبي المبني المقدم في القضية رقم ٤١١٠٤٦١٣١ والمؤرخ في ٢٠٢٢/١٠/١١م الموافق ١٤٤٤/٠٣/١٥هـ وتقريرنا النهائي المشار إليه عاليه.

وبناءً عليه فإننا نرفق لفضيلتكم النتيجة النهائية للرد على ملاحظات أطراف الدعوى على تقرير الخبرة المحاسبي النهائي المقدم شركة إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون عن النزاع القائم بين السيد/ علي حسن ناقدور ضد السادة / شركة الجزيرة للنقل في القضية رقم ٤١١٠٤٦١٣١ في ضوء طلب الخبرة المبني وبعد دراسة اعتراضات الأطراف وما تم تسليمه لنا من مستندات حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. ونؤكد لفضيلتكم بأننا قمنا بتنفيذ مهامنا وتنفيذ إجراءات الفحص والتدقيق في ضوء معايير المراجعة السارية في المملكة العربية السعودية وفي ضوء خطاب التكلفة الصادر لنا. برجاء تعمد من يلزم بالاستلام.

ونرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في تنفيذ المهام المنوطة بنا وأن تساهم خبراتنا المهنية في إنهاء النزاع بين الطرفين.

كما ندعوه أن يرنا الحق حقاً ويرزقنا إتباعه وأن يرنا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه.

والله ولي التوفيق ،،،

ع. ح.
٩
١٧
شركة إدراك العالمية
محاسبون ومراجعون قانونيون
سلمان بن عبد الرحمن الشميري
ترخيص رقم (٧٤١)



جدة في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤م
الموافق ١٤ ربيع أول ١٤٤٦هـ

الرد على ملاحظات الأطراف بشأن تقرير الخبرة المحاسبي النهائي

المقدم من شركة إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون

في القضية رقم ٤١١٠٤٦١٣١

المقامة من السيد / علي حسن سليمان ناقدور

ضد السادة / شركة الجزيرة للنقل

بالإشارة إلى الموضوع عاليه، وإلى تقريرنا المحاسبي النهائي المقدم لمقام دائرتكم الموقرة برقم ٢٠٢٢/١٣٣ وتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٤م الموافق ١٤٤٤/٠٤/٢٠هـ، وكذلك إلى المذكرة المقدمة من الخبير المحاسبي بتاريخ ١٤٤٦/٠٢/١٦هـ الموافق ٢٠٢٤/٠٨/٢٠م الرد على ملاحظات طرفي الدعوى طلب فضيلتكم الحضور لجلسات القضية والرد على استفسارات وملاحظات طرفي الدعوى.

وكذلك بالإشارة إلى محضر ضبط الجلسة القضائية المنعقدة عبر الاتصال المرئي يوم ١٤٤٦/٠٣/٠٢هـ الموافق ٢٠٢٤/٠٩/٠٥م في القضية رقم ٤١١٠٤٦١٣١ والذي أهتمنا الدائرة الموقرة فيه بإيداع تقرير نهائي جازم يوضح فيه ما على الأطراف وما عليهم ويكون ذلك بالجزم. وكذلك بالإشارة إلى ما تم التوصل إليه من نتائج وملاحظات في سياق تقريرنا المحاسبي المبدئي المقدم في القضية رقم ٤١١٠٤٦١٣١ والمؤرخ في ٢٠٢٢/١٠/١١م الموافق ١٤٤٤/٠٣/١٥هـ وتقريرنا النهائي المشار إليه عاليه.

وبناءً عليه فإننا نرفق لفضيلتكم النتيجة النهائية بشأن الرد على ملاحظات أطراف الدعوى على تقرير الخبرة المحاسبي النهائي المقدم من شركة إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون عن النزاع القائم بين السيد/ علي حسن ناقدور ضد السادة / شركة الجزيرة للنقل في القضية رقم ٤١١٠٤٦١٣١ في ضوء طلب الخبرة المبدئي وبعد دراسة اعتراضات الأطراف وما تم تسليمه لنا من مستندات حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

ونؤكد لفضيلتكم بأننا قمنا بتنفيذ مهامنا وتنفيذ إجراءات الفحص والتدقيق في ضوء معايير المراجعة السارية في المملكة العربية السعودية وفي ضوء خطاب التكاليف الصادر لنا.

أولاً: الرد على اعتراضات المدعي السيد/ علي حسن ناقدور

تقدم السيد / سامر وليد الفيصل (الوكيل الشرعي) للمدعي السيد / علي حسن سليمان ناقدور بمذكرته الاعتراضية رقم (بدون) وتاريخ ١٤٤٤/١٢/٢٧هـ الموافق ٢٠٢٤/٠٧/٠٣م على تقريرنا المحاسبي النهائي المؤرخ في ٢٠٢٢/١٢/١٤م الموافق ١٤٤٤/٠٤/٢٠هـ بشأن النزاع القائم بين السيد/ علي حسن

سليمان ناقدور ضد السادة / شركة الجزيرة للنقل، والتي كانت على النحو التالي:

[١] ذكر الوكيل الشرعي للمدعي السيد/ علي حسن ناقور اعترضه والذي ورد فيه ما نصه: -

"أولاً: فيما يخص الحقائق المكتشفة بالفقرة (ث) انتهى الخبير إلى أن المستندات المسلمة من المدعي على التفصيل الوارد بالتقرير جميعها تخص مبالغ لا يوجد لها فواتير أو مستندات ثبوتية تؤيد علاقتها بالشركة المدعى عليها وهذا غير صحيح فإن أكبر المبالغ في فترة المطالبة تم تقديم مستندات تثبت صحتها وسبب صرفها لصالح الشركة إلا أن الخبير تجاهلها تماماً بشكل غير مفهوم ومنها على سبيل المثال:

١- مبلغ (٥٠٠,٠٠٠) ريال - خمسمائة ألف ريال، عبارة عن شيك صادر من المدعي باسم السادة/ المنظمة العربية للسياحة مقابل مساهمة الشركة في مهرجان الطائف عاصمة المصانف ٢٠١٤ وتم إرفاق صورة الشيك وأفاد الخبير المحاسبي أنه خاطب المدعي عليها بشأن الاستفسار عن تلك المبالغ وتم الرد عليه من قبل المدعي عليها "شركة الجزيرة للنقل" بخطابهم رقم (٣٦٥/م ش ق/٢٢) وتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١١م والذي جاء فيه أن الشيك لا يخص الشركة وغير معتمد لدى الحسابات الخاصة بالشركة وأن نشاط الشركة هو نقل الحجاج والمعتمرين وليس له علاقة أو صلة بالمهرجانات وهذا كلام مرسل حيث أن الخبير اطلع على المستند والقيد المحاسبي والمدعى عليها تحاول التوصل من المبلغ ومن الطبيعي أن المدعي عليها تنكرها.

٢- مبلغ (٥٥٠,٠٠٠) ريال - خمسمائة وخمسون ألف ريال، عبارة عن حوالة صادرة من حساب المدعي إلى حساب شركة الجزيرة لسداد رواتب موظفين الشركة لعدم وجود رصيد كافي في الشركة.

٣- مبلغ (١٦٥٠٠٠) ريال - مائة وخمسة وستون ألف ريال، عبارة عن حوالة صادرة من حساب المدعي إلى حساب شركة الجزيرة لسداد رواتب موظفي شركة الجزيرة لعدم وجود رصيد كافي في الشركة.

٤- مبلغ (٢٥٠,٠٠٠) ريال - مائتان وخمسون ألف ريال، عبارة عن حوالة صادرة من حساب المدعي إلى حساب شركة الجزيرة لسداد رواتب موظفي شركة الجزيرة لعدم وجود رصيد كافي في الشركة.

وقد أفاد الخبير أنه تبيين له إدراج هذه المبالغ في حساب أتعاب المديرين - أتعاب المدير التنفيذي وكان يجب على الخبير توضيح أن تلك المبالغ لم يسبق صرفها للمدعي ويجب صرفها وإدراجها ضمن المطالبة.

وأفاد الخبير أنه بعد الاطلاع على حسابات الشركة تبين أن هذه المصروفات والتحويلات غير مدرجة في حسابات الشركة وهنا نوجه للخبير السؤال كيف سيتم إدراج المصاريف والتحويلات في حسابات الشركة وهي مدفوعة من حسابات المدعي الشخصية وأنه لا يتم إدراجها إلا حين السداد.

أما الملاحظة التي اضافها الخبير من ان المبالغ التي يطالب بها المدعي في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٦ هي خلال فترة إدارته والذي كان ممنوح له فيها صلاحيات إدارية ومالية بموجب قرار الصلاحيات فهي ملاحظة غير صحيحة وفي غير محلها حيث سبق أن بينا أن القرار المستند عليه صادر في نهاية مدة المطالبة بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٠ ولا يصح الاستناد عليه".

و يتمثل ردنا بالنسبة للمبالغ المنصرفة فيما يلي: -

- بالنسبة للبند (١) بشأن اعتراض المدعي على مبلغ (٥٠٠,٠٠٠) ريال الصادر بشيك رقم (٤٠٥) وتاريخ ٢٠١٤/٠٧/٠٣م فإننا سبق وقد أشرنا في تقريرنا المحاسبي المبدئي المقدم منا بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١١م الموافق ١٤٤٤/٠٣/١٥هـ أنه لم يتم موافاتنا بالمستندات الثبوتية التي تؤيد أن هذا المبلغ المسدد من المدعي يخص شركة الجزيرة للنقل في سياق التقرير المحاسبي المبدئي.



كما نود أن نوضح لفضيلتكم بأننا قمنا بمخاطبة مكتب الأستاذ / سامر الفيصل الوكيل الشرعي للمدعي / علي حسن ناقر بخطابنا رقم ٢٠٢٤/٤٨م وتاريخ ٢٠٢٤/٠٧/٣١م الموافق ١٤٤٦/٠١/٢٥هـ بما نصه: "نرجو موافقتنا بالمستندات الخاصة بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠) ريال للسادة / المنظمة العربية للسياحة مع توضيح مدى علاقة هذه المبالغ بالشركة المدعى عليها (شركة الجزيرة للنقل)". هذا وقد وردنا رداً من مكتب الأستاذ / سامر الفيصل الوكيل الشرعي للمدعي / علي حسن ناقر بموجب خطابه المؤرخ في ١٤٤٦/٠١/٣٠هـ الموافق ٢٠٢٤/٠٨/٠٥م والذي ورد فيه ما يلي: "فإننا نحيط سعادتكم أن العلاقة بين المنظمة العربية للسياحة واضحة حيث أن رحلات العمرة والحج هي سياحة دينية بالمملكة، وكانت تعقد المؤتمرات والحفلات لتوسعة نشاط شركة الجزيرة للنقل وعمل تعاقدات من خلال ورش العمل التي كانت تقام في مثل هذه الاحتفالات والمؤتمرات وقد سبق تسليم محاسب شركة الجزيرة للنقل كافة المستندات وقتها لقيدها بالدفاتر إلا أننا فوجئنا أنه لم يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية وسبق أن أرفقنا صورة من الشيك الصادر للمنظمة العربية للسياحة وأثبتتم بياناته ضمن تقارير الخبرة المقدمة من سيادتكم ونرفق لكم صورة من الدعوة الواردة لموكلي والتي أفادت صفة موكلي بالدعوة والغرض من الدعوة للحفل وطلب المنظمة من موكلي دعم الحفل وبالتالي يتضح لسعادتكم علاقة سببية".

وبالرجوع للمرفق طي خطاب وكيل المدعي يتبين أن المرفق عبارة دعوة حضور حفل صادرة من المنظمة العربية للسياحة بجامعة الدول العربية وقد تم الإشارة بتلك الدعوة إلى صفة المدعي السيد / علي بن حسن ناقر بأنه المدير التنفيذي لشركة الجزيرة للنقل وتتضمن الدعوة ما نصه: "فإننا نتطلع جميعاً لقبول معاليكم حضور الحفل ومساهمة شركتكم في دعم المؤتمر حيث أنكم من الشركات الرائدة في نقل الحجاج والمعتمرين، كما نرفق لسيادتكم الخطاب الصادر على أوراق شركة الجزيرة للنقل لصالح المنظمة الدولية للسياحة المؤرخ في ١٤٣٤/٠٩/٠٦هـ الموافق ٢٠١٤/٠٧/٠٤م والذي يرفق فيه موكلي الشيك رقم ٤٠٥ وتاريخ ٢٠١٤/٠٧/٠٣م بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال". وتم الاطلاع على صورة الشيك والخطاب المرفق معه الذي ذكر أن شركة الجزيرة العربية هي أحد الرعاة الرسميين؛ إلا أنه لم يقدم لنا سند استلام الشيك المخصوص والمسدد من المدعي السيد / علي حسن ناقر الذي أشار إلى أنه قدم المستندات الدالة على سداد هذا الشيك للمنظمة الدولية للسياحة لمحاسب الشركة المدعى عليها "شركة الجزيرة للنقل" والتي أنكرت إثبات هذه المبالغ من واقع الدفاتر المحاسبية التي اطلعنا عليها وأفاد وكيل المدعي أن المستندات سلمت لمحاسب شركة الجزيرة للنقل.

وفي ضوء العرض السابق وما قدمه لنا وكيل المدعي، وحيث أشارت الدعوة إلى صفة المدعي/ علي بن حسن ناقر بأنه المدير التنفيذي لشركة الجزيرة للنقل وحيث تضمنت الدعوة أيضاً طلب المنظمة العربية للسياحة بجامعة الدول العربية مساهمة شركة الجزيرة للنقل ودعمها بصفتها من الشركات الرائدة في نقل الحجاج، وكذلك بصفتها أحد الرعاة الرسميين (حسب ما ورد بخطاب الدعوة) وفي ضوء ما قدمه وكيل المدعي من الشيك المسحوب على البنك العربي الوطني anب وتاريخ ٢٠١٤/٠٧/٠٣م لصالح المستفيد السادة / المنظمة العربية للسياحة كمساهمة الشركة في مهرجان الطائف عاصمة المصانف ٢٠١٤م وخطاب تسليم الشيك.

لذلك فإن المدعي السيد / علي حسن ناقر يستحق مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال (فقط خمسمائة ألف ريال لا غير) طرف المدعى عليها السادة / شركة الجزيرة للنقل

• بالنسبة للبند (٢) بشأن اعتراض المدعي على مبلغ (٥٥٠,٠٠٠) ريال الصادر بحوالة من حساب المدعي الشخصي للسيد / علي حسن ناقر إلى حساب شركة الجزيرة لسداد رواتب موظفين الشركة لعدم وجود رصيد كافي في الشركة فإننا سبق وقد أشرنا في تقريرنا المحاسبي المبدئي المقدم منا بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١١م الموافق ١٥/٠٣/١٤٤٤هـ بأننا قمنا بفحص الحسابات الخاصة بالسيد / علي حسن ناقر في الحسابات الخاصة بشركة الجزيرة لنقل وتبين لنا إدراج هذه المبالغ في حساب أتعاب المديرين - أتعاب المدير التنفيذي.

نود أن نوضح أن المستندات الخاصة بهذا المبلغ لم تشمل لائحة الدعوى إلا أنه وبالاطلاع على حساب الشركة تبين أنه يوجد بعض المستحقات الخاصة بالسيد / علي حسن ناقر وتم تخفيض المبلغ من المصروفات الخاصة من حساب أتعاب المديرين - أتعاب المدير التنفيذي .

• بالنسبة للبند (٣) بشأن اعتراض المدعي على مبلغ (١٦٥,٠٠٠) ريال الصادر بحوالة من الحساب المدعي الشخصي للسيد / علي حسن ناقر إلى حساب شركة الجزيرة لسداد رواتب موظفين الشركة لعدم وجود رصيد كافي في الشركة فإننا سبق وقد أشرنا في تقريرنا المحاسبي المبدئي المقدم منا بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١١م الموافق ١٥/٠٣/١٤٤٤هـ بأننا قمنا بفحص الحسابات الخاصة بالسيد / علي حسن ناقر في الحسابات الخاصة بشركة الجزيرة لنقل وتبين لنا إدراج هذه المبالغ في حساب أتعاب المديرين - أتعاب المدير التنفيذي.

نود أن نوضح أن المستندات الخاصة بهذا المبلغ لم تشمل لائحة الدعوى إلا أنه وبالاطلاع على حساب الشركة تبين أنه يوجد بعض المستحقات الخاصة بالسيد / علي حسن ناقر وتم تخفيض المبلغ من المصروفات الخاصة بالمدعي من حساب أتعاب المديرين - أتعاب المدير التنفيذي .

• بالنسبة للبند (٤) بشأن اعتراض المدعي على مبلغ (٢٥٠,٠٠٠) ريال الصادر بحوالة من الحساب المدعي الشخصي للسيد / علي حسن ناقر إلى حساب شركة الجزيرة لسداد رواتب موظفين الشركة لعدم وجود رصيد كافي في الشركة فإننا سبق وقد أشرنا في تقريرنا المحاسبي المبدئي المقدم منا بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١١م الموافق ١٥/٠٣/١٤٤٤هـ بأننا قمنا بفحص الحسابات الخاصة بالسيد / علي حسن ناقر في الحسابات الخاصة بشركة الجزيرة لنقل وتبين لنا إدراج هذه المبالغ في حساب أتعاب المديرين - أتعاب المدير التنفيذي.

نود أن نوضح أن المستندات الخاصة بهذا المبلغ لم تشمل لائحة الدعوى إلا أنه وبالاطلاع على حساب الشركة تبين أنه يوجد بعض المستحقات الخاصة بالسيد / علي حسن ناقر وتم تخفيض المبلغ من المصروفات الخاصة بالمدعي من حساب أتعاب المديرين - أتعاب المدير التنفيذي .

[٢] ذكر الوكيل الشرعي للمدعي السيد/ علي حسن ناقر اعتراضه والذي ورد فيه ما نصه: -

ثانياً: فيما يخص الحقائق المكتشفة بالفقرة (ج) حيث قرر الخبير انه بمراجعة القوائم المالية المدققة موازين المراجعة للمدعى عليها خلال فترة المطالبة تبين له عدم وجود مبالغ مستحقة للمدعي وهذا غير صحيح إطلاقاً وهنا نود بيان ان القوائم المالية لا يتم ذكر التفاصيل بها وإنما تكون مبينة في ميزان المراجعة وبالنظر إلى موازين المراجعة يتبين بها وجود حساب برقم (١٦٥٥٠٠١) باسم السيد/ علي حسن ناقر مغلق بمبلغ (٧,٤٠٠,٠٠٠) ريال في عام ٢٠٠٩ وأن الرصيد صفر في باقي السنوات بالرغم من وجود حساب آخر برقم (٦١٥٥٠٠١) باسم أتعاب مديرين - الرئيس التنفيذي

ومرفق كشف حساب تفصلي الحساب مسجل عليه حركة دائنة ومدينة خلال فترة المطالبة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٦ وهي المتعلقة بالمبالغ التي يطالب بها المدعي ومبين بها كافة المصاريف والمبالغ المسددة من قبل المدعي عليها للمدعي مع ملاحظة عدم ترحيل الرصيد المدين في نهاية كل سنة وهذا محل نظر محاسبياً."

ويتمثل ردنا فيما يلي: -

- أما بشأن اعتراض المدعي على هذه الفقرة فإننا سبق وقد أشرنا في تقريرنا المحاسبي المبدئي المقدم منا بتاريخ ١٠/١١/٢٠٢٢م الموافق ١٥/٠٣/١٤٤٤هـ بأننا قمنا بفحص الحسابات الخاصة بالسيد / علي حسن ناقر في الحسابات الخاصة بشركة الجزيرة للنقل في الصفحات رقم (٢٠) (٢١) في الفقرات (ج) (ح) وتم توضيح الفرق بين الحسابين.

[٣] ذكر الوكيل الشرعي للمدعي السيد/ علي حسن ناقر اعتراضه والذي ورد فيه ما نصه: -

"ثالثاً: فيما يخص الحقائق المكتشفة بالفقرة (ح) وما أورده الخبير من قيامه بالاطلاع على كشف حساب باسم المدعي السيد علي حسن ناقر وكشف حساب باسم اتعاب مديرين - الرئيس التنفيذي ولم يوضح الخبير أن الحسابين مسجلين لنفس الشخص وهذا موضوع محل نظر واستفهام كبيرين. فكيف يكون هناك حسابين لنفس الشخص وكيف يكون أحدهما عليه حركة دائنة ومدينة مستمرة طوال فترة المحاسبة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٦ في حين ان الحساب الآخر معلق في عام ٢٠٠٩ وأن طريقة إغلاق الحساب محل نظر هي الأخرى وغير مبررة بشكل نظامي وأن الرد المقدم من المدعي عليها للخبير في هذه الجزئية مجرد كلام مرسل لا نعلم كيف استند عليه الخبير واعتمده محاسبياً."

ويتمثل ردنا فيما يلي: -

- أما بشأن اعتراض المدعي على هذه الفقرة فإننا سبق وقد أشرنا في تقريرنا المحاسبي المبدئي المقدم منا بتاريخ ١٠/١١/٢٠٢٢م الموافق ١٥/٠٣/١٤٤٤هـ بأننا قمنا بفحص الحسابات الخاصة بالسيد / علي حسن ناقر في الحسابات الخاصة بشركة الجزيرة للنقل في الصفحات رقم (٢٠) (٢١) في الفقرات (ج) (ح) وتم توضيح الفرق بين الحسابين.

[٤] ذكر الوكيل الشرعي للمدعي السيد/ علي حسن ناقر اعتراضه والذي ورد فيه ما نصه: -

"رابعاً: فيما يخص الحقائق المكتشفة بالفقرة (خ) والمتعلقة بمراجعة الخبير لحساب الشركة المدعي عليها لدى مجموعة ساميا المالية في الأعوام من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ ووجود تحويلات وأن هذه التحويلات لا علاقة لها بالمطالبة في الدعوى وعليه ننوه أن الخبير لم يطلع على الحساب لكامل فترة المطالبة كما ان الشركة لديها حسابات في بنوك أخرى لم يطلع عليها الخبير كما لم يطلب أو يطلع الخبير على المستندات المؤيد لهذه التحويلات من الشركة المدعي عليها وهذه كلها أمور تخالف المعايير المحاسبية المعتمدة لدى الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين."

ويتمثل ردنا فيما يلي: -

- أما بشأن اعتراض المدعي على هذه الفقرة فإننا قمنا بفحص الحسابات الخاصة بالسيد / علي حسن ناقر في حسابات الشركة بناءً على التكاليف الصادرة لنا من مقام الدائرة الموقرة وقمنا بالرد على جميع المبالغ التي اعترض عليها المدعي في الفقرات سالفة الذكر.

ءانفا: الرد على اعءراضاء المءءى عليها الساءة/ شركة الجزفرة للنقل

قءم وكمبل المءءى عليها الساءة / شركة الجزفرة للنقل مءكراءه عبر الشاءاء بءلسة ١٦/١٠/٤٤٤٦هـ. وورء ففها ما فلف: -

[١] ذكر الوكمبل الشرعى للمءءى علىه الساءة / شركة الجزفرة للنقل اعءراضه والذف وراء ففه ما نصه:

"أولاً: فأن موكلاءف فقر بأءلب ما ءاء فف فقررر الخبفر المئءءب من المءكمة باسءثناء ما سفم فوضفحه فف البئء ءانفاً."

ولا فءءبر هءا البئء اعءراض وإنما هو فأفء لما فوصلنا إلفه فف فقرررف الخبرة المءاسبفة المقءم منا ولا فوءء رء على بئء أولاً.

[٢] ذكر الوكمبل الشرعى للمءءى علىه الساءة / شركة الجزفرة للنقل اعءراضه والذف وراء ففه ما نصه:

ءانفاً: ذكر الخبفر فف الفقرة (٤) من البئء ءالءاً من فقررر الخبرة والمءعلق بئءاءء أءمال الفءص والمراءءة أنه ءبفن له من ءلال الفءص قفام المءءى بسءاء مبلء (٣٢، ٥٧٧، ١ رفال) نبافءة عن الشركة المءءى عليها!!!

والءقفة أن الخبفر ففما فءص مبلء (٣٢، ٥٧٧، ١ رفال) ءانب الصواب ءاماف ، وءعرض علىه وفق الأسباب ءالفة:

١- قام الخبفر بءرء ومراءءة وفءص ءافة القفوء المءاسبفة الخاص بالشركة المءءى عليها وكشوفاءء الحساباء البنكفة للفترة من عام ٢٠٠٩م ءى ٢٠١٦م مع العلم بأن المبلء المءكور بءسب المسءءاءاء المقءمة من المءءى ءم فف عام ٢٠١٥م أف أثناء الفترة الءف فءصها الخبفر المءاسبف ولم فءء الخبفر أف قفوء مالفة أو مءاسبفة فقفء بأن المءءى قام بسءاء المبلء المءكور نبافءة عن الشركة المءءى عليها ، علاوة على أن المبلء ءفر مءكور فف حساباء الشركة اءلاقاف ولفس له أف وءوء من أساسه بالرءم من أن المءءى ءانء لءفه ءافة الصلاءفاء المالفة والإءارفة فف الشركة وكان ففامءانه فقفء هءا المبلء على الشركة لصالءة فف ءال ءان فعلاً المبلء مسءءق على الشركة وقام هو بسءاءه نبافءة عنها.

٢- لا فوءء أف مسءءء من مءفر عام الشركة أو الشركاء بءلب من المءءى (والذف هو موظف فف الشركة) بسءاء المبلء المءكور نبافءة عن الشركة أو اقءراض الشركة منه ، مما فءل على أن المبلء مءعلق بالمءءى.

- ءءاقض الخبفر فف رفاهه المالفف بءصوء هءا المبلء ءفء أنه بالراءوء إلى رفاهه الخبفر فف الفقررر المبءنف والمئصوء علىه فف الفقرة (٩) من الصفاءة (١٩) من الفقررر المبءنف ءءءون أن الخبفر ذكر بانه لا فوءء أف فواءفر أو مسءءءاءء ءبوءفة فؤفء لنا مءى علافة ءلك المءفوءاءء بالمءءى عليها وبعء اعءراض المءءى وبالرءم من عءم فءءفمه لأف مسءءءاءء ءبءب علافة المبلء المءكور بالمءءى عليها عءل الخبفر رفاهه فف الفقررر النهافف وأءبء اسءءقاق المبلء المءكور للمءءى، ءما أنه ذكر بانه ءبفن له من بعء الفءص والمراءءة فف حساباء الشركة المالفة ومفزانفاءها وقوانمها المالفة أنها لم ءءضمن هءا المبلء ، ءم ذكر فف موطن آءر بانه ءبفن له بعء الفءص والمراءءة اسءءقاق المءءى للمبلء؟؟!!

صاءب الففضفلة: إن ما قام به الخبفر من اءباء اسءءقاق المبلء المءكور للمءءى هو آءارء عن عمله واآءصاصه ءفء أن مناط عمل الخبفر موضء بالءفصفل فف قرار نءب الخبرة (ففما فءص الأمور الفئفة المءاسبفة) إلا أن الخبفر ءءاوز هءا العمل وقام بئءصفب نفسة مكان القضاء وقام بءراءسة الءم الصادر ءء المءءى عليها وءلب الفقفء ومسءءءاءء سءاءه بطرففة آاطنة ، لءلك فأننا نوء أن نوضء لففضفءكم بأن ءقفة المبلء المءكور هف قفام المءءى بءوقفب عءء اسءءءار طائرة بصفءه الشءصفة للاءءفاع بها شءصفاً إلا أنه قام بءوقفب الضمان لسءاء المبلء

(٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) باسم الشركة المدعى عليه بصفته مدير تنفيذي لها ، وهي ذات القيمة محل المطالبة عند تحويلها بالريال السعودي ، وقد أثبتنا للخبير أن العقد مبرم بين المدعي وبين شركة الطيران وليس للمدعى عليها علاقة به، كما أنه بالرجوع الى البند (١٤) من العقد يظهر لكم إحالة التعاقد الى شركة أخرى لذلك كان المطالبة بالقيمة من الشركة الوطنية للخدمات الجوية القابضة إلا أن المياشر للخدمة الشركات التابعة لها وهي الشركة المذكورة في العقد وما يؤكد أيضاً ذلك أن قيمة العقد وقيمة الحكم المسدد في محكمة التنفيذ هي ذات القيمة (٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) (مرفق عقد ايجار الطائرة) ، وعليه وحيث أن المبلغ المذكور صدر به حكم تجاه المدعى عليها بسبب المدعي وقام المدعي بسداده مباشرة من حساباته من ودون علم الإدارة العامة للشركة أو تقييد هذا المبلغ في حسابات الشركة أو قوائمها المالية أو ميزانياتها وما يؤكد على ذلك بأنه لم يطالب به طوال الفترة السابقة إلا في هذه الدعوى ، وبعد أن تم فصله من الشركة لتجاوزته، على الرغم من أن السداد كان في عام ٢٠١٥ م.

ويتمثل ردنا فيما يلي :-

• سبق الرد على ذلك البند ضمن تقرير الخبرة المحاسبي المقدم منا بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٢٢م الموافق ٢٠/٠٥/١٤٤٤هـ بما نصه "تبين لنا من خلال الفحص والمراجعة أن الشيك رقم (٩٨٦٧٣٠) بمبلغ (١,٥٧٧,٠٣٢,٧٨) ريال المقدم من المدعي السيد / علي حسن ناقور تم سداده لصالح محكمة التنفيذ بجدة والصادر به حكم رقم (٣٧١٠٣٥١) وتاريخ ١/٠٩/١٤٣٧هـ على السادة / شركة الجزيرة للنقل. ومن فحص السداد تبين لنا أن الشيك تم سداده من الحساب الشخصي للمدعي السيد / علي حسن ناقور وتم التأكد من ذلك من خلال الاطلاع على الحساب البنكي الشخصي للمدعي السيد / علي حسن ناقور حساب رقم (SASABB036005171002).

وبالاستفسار من الشركة المدعى عليها عن هذا البند من اعتراض المدعي وكالة فأفادت ضمن خطابها رقم (٣٦٩م/ش ق/٢٢) المؤرخ في ١٥/١٢/٢٠٢٢م أنها تحصلت على عقد ايجار طائرة مؤرخ في ١٧/٠١/١٤٣٣هـ الموافق ٠١/١٢/٢٠١٢م بين كلاً من السادة / شركة الشرق الأوسط لخدمات الطيران - وعنوانها بيروت - لبنان (طرف أول) ومجموعة الناقد العالمية للاستثمار - وعنوانها جدة - المملكة العربية السعودية (طرف ثاني)، كما قدمت صورة من الحكم الصادر من الدائرة التجارية الأولى بمحكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة في القضية رقم (١٣٨١/٢/س) لعام ١٤٣٦هـ المقامة من الشركة الوطنية للخدمات الجوية (ناس القابضة) ضد شركة الجزيرة للنقل والذي يقضي بتأييد الحكم الصادر من الدائرة التجارية الثانية بالمحكمة الإدارية بجدة في القضية رقم (٢/٢٨٩١/ق) لعام ١٤٣٣هـ، وبالرجوع إلى العقد المشار إليه طي مذكرة المدعى عليها يتضح اختلاف أطراف العقد عن طرفي النزاع (المدعي والمدعى عليه) الواردة في الحكم المتقدم ذكره والذي على أثره تم التنفيذ وسداد المبلغ من قبل المدعي السيد / علي حسن ناقور. وعليه يتضح أن المدعي السيد / علي حسن ناقور قام بسداد مبلغ (١,٥٧٧,٠٣٢,٧٨) ريال من حسابه البنكي الشخصي نيابة عن المدعى عليها / شركة الجزيرة للنقل."

كما نوضح ما يلي :-

- أن العقد المقدم من وكيل الشركة المدعى عليها المشار إليه عاليه محل الرد مبرم بين شركة الشرق الأوسط لخدمات الطيران ومقرها بيروت - لبنان بتاريخ ٠١/١٢/٢٠١٢م والحكم الصادر تم لصالح الشركة الوطنية للخدمات الجوية القابضة (ناس القابضة) برقم ٢/٢٨٩١/ق لعام



١٤٣٣ هـ — من الدائرة التجارية الثانية بالمحكمة الإدارية بجدة والمؤيد بموجب حكم محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة في القضية رقم ٢/١٣٨١/س لعام ١٤٣٦ هـ.

- أن مدة العقد من ٢٠١٢/١٢/٠١ م حتى ٢٠١٣/١١/٣٠ م كما وردت بالبند رابعاً بالعقد المرفق. وأن القيمة الإيجارية كما وردت بالبند خامساً هي مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دولار وطريقة الدفع على (٤) أقساط متساوية على النحو التالي: -

- القسط الأول ١٠٠,٠٠٠ دولار عند التوقيع على العقد (٢٠١٢/١٢/٠١ م)

- القسط الثاني ١٠٠,٠٠٠ دولار بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على العقد.

- القسط الثالث ١٠٠,٠٠٠ دولار بعد مرور ستة أشهر من تاريخ التوقيع على العقد.

- القسط الرابع ١٠٠,٠٠٠ دولار بعد مرور تسعة أشهر من تاريخ التوقيع على العقد.

مما يتضح على الأقل أن أول دفعة تم سدادها عند التوقيع على العقد ولولا ذلك ما تم التوقيع على العقد واستكمال تنفيذ بنوده أي أن المتبقي بعد سداد دفعة التعاقد هو ٣٠٠,٠٠٠ دولار يعادل ١,١٢٥,٠٠٠ ريال تقريباً وليس كما ورد بالحكم محل التنفيذ أنه مبلغ (١,٥٧٧,٠٣٢,٧٨) ريال.

- كما أنه ورد بالبند الحادي عشر ما نصه "النظم والقوانين يخضع هذا العقد ومستنداته لأنظمة والأوامر والقرارات واللوائح والمراسيم والتعاميم الرسمية ذات العلاقة بالجمهورية اللبنانية بموضوع العقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في العقد".

- كما أنه ورد بالبند الثاني عشر ما نصه "الخلافات والقوانين جميع الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ بين الطرفين بسبب تنفيذ أو تفسير هذا العقد يتم تسويتها أو حلها باتراضي بالإتفاق المتبادل بين الطرفين خلال خمسة عشر يوماً، فإن تعذر الحل الودي يرفع الأمر إلى التحكيم وفقاً لما نص عليه نظام التحكيم اللبناني ولائحته التنفيذية، فإن تعذر الحل فللطرف المتضرر رفع الأمر إلى الجهة القضائية المختصة بمدينة بيروت" ولكن يتضح أن الحكم محل اعتراض المدعى عليها "شركة الجزيرة للنقل" صادر عن المحاكم السعودية وليس المحاكم اللبنانية مما يتضح أن العقد المقدم خلاف الحكم الوارد بالتنفيذ والمسدد من المدعي / علي حسن ناقور.

- كما أن البند الرابع عشر من العقد المقدم (المرفق) أيضاً أشار إلى أن تكون شركة الوسام الجوي للطيران بالتنسيق مع شركة الشرق الأوسط لخدمات الطيران بخصوص الرحلات المطلوبة وليس أيضاً الجهة الصادر لها الحكم وهي الشركة الوطنية للخدمات الجوية (ناس القابضة) وهي شركة طيران اقتصادي سعودي خاصة "مساهمة مغلقة" مما يدل أيضاً على أختلاف الشركتين. وعليه فاعتراض المدعية السادة / شركة الجزيرة للنقل في هذا البند لم يغير النتيجة التي توصلنا لها ضمن تقريرنا المحاسبي النهائي سالف الذكر.

ثالثاً: ملخص نتائج أعمال الفحص والمراجعة

من خلال أعمال الفحص والمراجعة التي قمنا بها في سياق تقريرنا المحاسبي المبدئي والنهائي والرد على الاعتراضات فإن النتائج التي توصلنا إليها في تقريرنا المحاسبي النهائي المؤرخ في ١٤/١٢/٢٠٢٢ م والرد على ملاحظات الأطراف تعتبر نتائج نهائية وذلك مع ما تم إيضاحه بشأن المبلغ المسدد الصادر به حكم ضد شركة الجزيرة للنقل والمبلغ الذي تركنا اعتمادها لمقام دائرتكم الموقرة على النحو التالي:-



- ١- أن جميع المستندات المقدمة من المدعي خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ الى عام ٢٠١٦م وهي فترة إدارة المدعى لشركة الجزيرة للنقل.
 - ٢- المدعي له كافة الصلاحيات المالية والإدارية بشركة الجزيرة للنقل كما ورد بقرار صلاحيات ومهام مساعد مدير الشركة التنفيذي المؤرخ في ١٤١٣/١٠/٢٨ هـ الموافق ٢٠/٠٤/١٩٩٣م وأيضاً قرار الشركاء في شركة الجزيرة للنقل المؤرخ في ١٠/١٠/٢٠١٦م الموافق ٣٠/٠٣/١٤٣٧ هـ بصلاحيات المدعي السيد/ علي حسن سليمان ناقدور إلا أنه لم يوضح لنا المدعي سبب عدم إدراج تلك المبالغ في الحسابات واكتفى بأنه ذكر أنه سلم المستندات لمحاسب الشركة المدعى عليها "شركة الجزيرة للنقل".
 - ٣- تبين لنا من خلال الفحص والمراجعة قيام المدعي السيد/ علي حسن ناقدور بسداد مبلغ ١,٥٧٧,٠٣٢,٧٨ ريال نيابة عن المدعى عليها بموجب الشيك رقم (٩٨٦٧٣٠) الصادر به حكم رقم (٣٧١٠٣٥١) وتاريخ ١٤٣٧/٠١/٠٩ هـ من محكمة التنفيذ ضد شركة الجزيرة للنقل.
 - ٤- تبين لنا من خلال الفحص والمراجعة قيام المدعي السيد/ علي حسن ناقدور بسداد مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال نيابة عن المدعى عليها بموجب الشيك رقم (٤٠٥) وتاريخ ٠٣/٠٧/٢٠١٤م وذلك في ضوء ما قدمه المدعي وكالة للخبرة المحاسبية وما رد به المدعى عليه وكذلك في ضوء شرحنا للبند أعلاه.
- وبالتالي وفي ضوء ما سبق فإن المدعي السيد / علي حسن ناقدور يستحق له في ذمة المدعى عليها شركة الجزيرة للنقل مبلغ ٢,٠٧٧,٠٣٢,٧٨ ريال (فقط إثنان مليون وسبعة وسبعون ألفاً وإثنان وثلاثون ريالاً وثمانية وسبعون هللة لا غير).

هذا وجدير بالذكر :-

التقرير المرفق بمثابة تقرير بالنتيجة النهائية بشأن الرد على ملاحظات طرفي النزاع على تقرير الخبرة المحاسبي النهائي عن النزاع، تم إعداده في ضوء خطاب التكاليف الصادر من سعادة رئيس قسم الخبراء بالمحكمة العامة بجدة، وفي ضوء صور المستندات التي تمكنا من استلامها من أطراف النزاع حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

والله ولي التوفيق ،،،،

٩٢٠٥٤

شركة إدراك العالمية
محاسبون ومراجعون قانونيون



سلمان بن عبد الرحمن الشميري
ترخيص رقم (٧٤١)

١٧

جدة في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤م
الموافق ١٤ ربيع أول ١٤٤٦ هـ